٥

المعذّبون فى الأرض*

لم يكن «طه حسين» يظن، حين أهدى كتابه الشهير «المعذبون فى الأرض»، إلى «الذين يحرقهم الشوق إلى العدل، وإلى الذين يؤرقهم الخوف من العدل!»، أن صرخات هؤلاء المعذبين، حتى بعد عقود من هذه الصيحة الملتاعة، لازالت تدوى فى أصقاع الأرض المصرية الآمنة الطيبة، وأن أهلها لازالوا يئنون تحت وطأة الرعب والقهر، والإذلال والترويع، وأن سجل «الحكم الوطنى»، فى هذا السياق خلال ربع القرن الأخير، للأسف الشديد، سيفوق بمراحل، سجل الاحتلال والدولة الملكية الفاسدة، بل ويتجاوز كل الحدود المتصورة، فالثابت أن المصريين يتعرضون، يوميا، لممارسات وتجاوزات بشعة، سوَّدت ملف النظام وجعلته رمزا للاعتداء على الحق والافتئات على الحرية، وجعلتها تنتقل من كونها مجرد تجاوزات متناثرة، هنا أو هناك، تنتهك فيها القوانين والحقوق الإنسانية، المقررة عالميا، والموقع عليها من طرف نظام الحكم المصرى، إلى أن تصبح انتهاكا لآدمية الإنسان، وبحيث أصبح التعذيب، فى مصر، نمط حياة مستمر ومستقر، وأمرا منهجيا، أو فى أحسن الأحوال، «شبه منهجى»، كما يؤكد تقرير «لجنة حقوق الإنسان»، الصادر عن الأمم المتحدة، عام ٢٠٠٢، وأصبحت هذه التصرفات الشائنة، على حد تعبير «جو ستورك»، المسئول بمنظمة «الهيومان رايتس ووتش»، «ومنذ زمن طويل، انتهاكات منهجية خطيرة»، بل أن بيان المنظمة ذاتها، الذى علقت فيه على اختيار (مصر)

* جريدة «الأخبار» اللبنانية ـ ٢٠٠٧/١٢/٢٤.

لعضوية «مجلس حقوق الإنسان» بالأمم المتحدة، اعتبر أن سجل الحكم المصرى «المروع، فى مجال حقوق الإنسان، يجعل من قبول (مصر) كعضو فى المجلس خيارا غير ملائم».

الحرق حيا!:

يحكى الشاب «يحيى عبد الله عتوم»، الذى حققت نيابة مطروح فى وقائع تعذيبه داخل قسم شرطة سيوة ما حدث معه، فيقول: «كلمة» تعذيب هذه كلمة بسيطة لما تعرضت له. أنا «مت وصحيت» ١٠٠ مرة بسبب الحرق والطحن والفرم وكل ما تعرضت له داخل قسم شرطة سيوة. كان ضباط المباحث: أحمد زغلول وعلاء موسى ومحمد الخضرجى، ومعهم «البلوكمين» قدرى يتناوبون على تعذيبى أحيانا، وأحيانا أخرى يتشاركون فى عملية التعذيب، قاموا بتقييد يدى بحبل ووضعوا على عينى عصابة، ثم علقونى على باب الغرفة وقالوا: «هتعترف بالسرقة ولاّ نكمّل؟!... فقلت لهم «أنا برىء»! فألقونى على ظهرى على الأرض، وظلوا يضربوننى بالأحذية فى بطنى وصدرى ويقفون على وجهى ورأسى وجسدى، وحين رفضت الاعتراف بما لم أفعله ربطوا أسلاكا كهربائية على عضوى وفى مؤخرتى وفى قدمى، ثم صعقونى بالكهرباء مرات لم أذكر عددها، وعندما رأوا أننى لم أعترف قام الضابط علاء موسى بسكب «السبرتو (الكحول) الأحمر» على جسدى، بعد أن جردونى من كل ملابسى، ثم أشعل النار بولاعة سجائره فاشتعلت النار فى جسمى كله، فصرخت فيهم: «ارحمونى ارحمونى»... لكنهم كانوا مستمتعين»!! جريدة «الدستور» ـ ٢٠٠٧/٨/٤.

وباقى القصة معروفة فقد استدعى الضابط ـ بعدما أشرف الضحية على الهلاك ـ أحد سائقى سيارات النقل العاملة على خط «السلوم/ بنى غازى»، وأمره بحمل الشاب البائس إلى الصحراء الليبية، وإلقائه بها

«حتى يختفى جسد الجريمة إلى الأبد»، لكن الضحية تمكن من الهروب من السيارة والاتصال بأهله.. ومن ثم انكشفت أبعاد الجريمة الوحشية.

«يا همه يموتوا يا إحنا نموت!»

ألقت قوة كبيرة من ضباط وجنود قسم شرطة حلوان القبض على إحدى عشر شخصا من عائلة واحدة، وتعرضوا جميعا ـ كما يشير تقرير «مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسى لضحايا العنف»، المعنون: «أيام التعذيب: خبرات نساء فى أقسام الشرطة» ـ لتعذيب وحشى، وذلك بهدف دفعهم للاعتراف على أحد أفراد العائلة المتهم فى جريمة قتل، وشمل ما تعرض له المعتقلون «تعليق الرجال، والتعرية الكاملة للنساء، مع التحرش وهتك العرض الذى يكاد يصل إلى الاغتصاب الفعلى، وتم ذلك (إمعاناً فى الإذلال) أمام أقاربهم وأبناءهم الذكور، كما شملت عمليات التعذيب الضرب بالكرابيج على جميع أنحاء الجسم، والتعذيب بالكهرباء فى الأماكن الحساسة!.

تقول «سعدية»، واحدة من الضحايا: «ليلة النص من (شهر) شعبان كنا بنحضّر لفرح (عرس)، هجم علينا بعد نص الليل أكثر من أربعين شخص بالأسلحة!، ابن أختى وقف للضابط وقال له رايح فين؟ فيه حريم قالعة، الضابط زقه وقعه على الأرض، دخلوا البيت والبنات طلعت بلبس النوم والرجاله بالشورتات، ضربونا كلهم وأخذونا معاهم... أنا نقلونى إلى قسم (شرطة) حلوان، قعدنا فى حاجة اسمها الثلاجة، حجرة قذرة تفوح منها رائحة البول، والضابط أمر المخبرين أنهم يبولوا قدامنا على الأرض، ضربونى بالكرباج على كل جسمى، وقلعونى هدومى وسابونى عريانه... ثلاث أيام مفيش نوم، مرتين تلاته فى اليوم يقلعونى عريانه!، والضابط «محمد الشرقاوى» قال لى انت ما تنفعيش غير فى.....، وأنا متخصص فى....، وفتح بنطلونه.....، وربط رجليا وأنا عريانه، كنت من غير ملابس داخلية، واحد قال له لبسها البنطلون رفض، وأصر إنه يرفع رجليا وأنا

عريانه وضربونى عليها، وفى مرة تانية قلعونى ملط وواحد منهم نام فوقى، فأغمى على، قلت لهم: موتونى، اخلعوا ضوافرى، عذبونى زى مانتم عايزين.. بس ماتقلعونيش الجلابية!.. أنا جوزى عمره ماشافنى وأنا عريانه!... أنا اتفضحت خلاص، مفيش فضيحة بعد كده، قلعونى كذا مرّة وناموا فوقى، والضابط «محمد الشرقاوى» كان بيمسكنى من حتت فى جسمى!، أنا كنت باموت، وولاد أخويا مش بس شافوا أبوهم متعلق، لأ دول كمان شافونى، وشافوا أمهم ملط، ونايم عليها واحد، وأخويا شاف المنظر ده بنفسه، و«الشرقاوى» قال لى حعمل لك محضر دعارة!، (وحقول) أنا واخدك من شقة دعارة!، وهددنى إنه ينزلنى للمساجين علشان يغتصبونى!، كنت قالعة ملط، وكان أخويا متعلق، ومراته ملط ونايم عليها واحد، وبنت أختى قالت لى إنه فى قسم شرطة مايو، واحد من اللى كان بيعذبوها قلع لها ملط، وجاب الأمناء قلعوها ملط وضربوها!، وواحدة تانية كانت وضعت طفل من أربع أيام، والطفل كان معاها، جاله (مرض) الصفرا ونزف من بقه!!.. والرجاله واحد اتحرق وواحد إيديه الاثنين مكسرين وبنلف بيه على الدكاترة!.

وأنهت سعدية حكاية مأساتها مع عناصر الجهاز الذى كان يرفع شعار «الشرطة فى خدمة الشعب»، بقولها وهى تنتحب: «حداشر نفر من العيلة اتبهدلوا واتفضحوا، مش ممكن نسيب حقنا أو نتنازل... وماينفعش صلح ولا تعويض... ما عدش ينفع غير يا همه يموتوا يا إحنا نموت!!».

احتلال (وطنى)!

وعلى طريقة العقاب الجماعى وإجبار قوات الاحتلال الصهيونى أبناء الشعب الفلسطينى المعتقلين على خلع ملابسهم والبقاء بالملابس الداخلية وحدها، تم القبض على أكثر من خمسين مواطن فى قرية «عرندس» بالقرب من بلقاس ـ دقهلية، بينهم عدد من الأطفال وستة عشر امرأة، وذلك بعد أن قامت الشرطة بضرب حصار مسلح حول المنطقة، وقطع

الطرق المؤدية إليها، وكان الهدف هو تأديب عائلة بالقرية (تطاول) شاب منها احتجاجا على ضابط اعتدى على والده بالضرب والسب، وتم التنكيل بجميع أفراد الأسرة، وأوسعوهم ضربا، وكسّروا أبواب البيوت، وحطموا الثلاجات والتليفزيونات، وخرّبوا المواد التموينية بأن ألقوا بالجاز (الكيروسين) على الحبوب، وقبضوا على العشرات من سكان المنطقة، وفرضوا حظر التجول عليها لمدة سبعة أيام كاملة!، وتقول سيدتان من المعتقلات: «حرقوا الإيشاربات والهدوم وحبسونا مع الرجالة، وطلعونا للشارع عريانين بعد ما أخدوا هدومنا، وقت القبض علينا، وصبّوا عليها جاز وولعوا فيها، واحنا خارجين من الحبس طلعونا عرايا بالملابس الداخلية بس!، الناس كانت بتتفرج علينا، وإحنا ممعناش فلوس نأجر عربية نتدارى فيها!».

• **«دوس اللى يقف فى طريقك!»**

قُتلت الفتاة «رضا بكير شحاته»، بحى المطرية ـ محافظة القاهرة، تحت عجلات سيارة الشرطة، بعد أن أعطى الضابط المرافق لقوة تنفيذ الأحكام أمرا للسائق بأن يدهس كل من يقف فى طريقه أو يحتج على سلوكه الفظ، واعترف سائق سيارة الشرطة بأن ضابط الشرطة الرائد «وليد نجا» أمره بالتحرك بسرعة، وقال له: «دوس اللى يقف فى طريقك»، وأكد الشهود لجوء الضابط لسب وتوبيخ السائق حتى لا يتردد فى تنفيذ أوامره، وأن أحد أمناء الشرطة المصاحبين له ضرب السائق بظهر الطبنجة (المسدس) على رأسه، حتى لا يتلكأ فى تنفيذ تعليمات الضابط، وكانت النتيجة: دفع السائق للتحرك بسرعة والفتاة واقفة أمامه على «أكصدام» السيارة، وممسكة بالمراية والمسّاحة، وأن السيارة ظلت تدهس الفتاة طول الشارع، حتى لفظت أنفاسها بعد أن مزقتها عجلات السيارة لتلطخ بدماها الشارع بأكمله!! (المصدر: جريدة «الدستور»، ١٣/١١/٢٠٠٧).

ساديون ومسالخ:

هذه الوقائع التى أشرنا على لسان «أبطالها» إلى تفاصيلها البشعة والمهينة، هى نماذج حية لمئات من وقائع التعذيب التى تطال السياسيين والمواطنين العاديين، وكل من يوقعه حظه العاثر بين براثن ضباط ساديين أدمنوا انتهاك آدمية الإنسان المصرى، وحولوا أقسام الشرطة، التى كان شعارها ذات يوم «فى خدمة الشعب» إلى مسالخ بشرية، ملطخة بدماء المواطنين، حتى الذين ارتكبوا جرائم منهم، فالقانون يقر من جهة أن «المتهم برىء حتى تثبت إدانته» بالطرق القانونية المعروفة، وهو ـ من جهة أخرى ـ حدد آليات ووسائل العقاب، وحدد الجهات المنوط بها إنزال هذا العقاب على من يستحقه.. غير أن ما يحدث فى مصر من «تعذيب منهجى» تجاوز كل الحدود والصلاحيات، ويسَّرَ لضباط الشرطة، وبشكل خاص ضباط «مباحث أمن الدولة»، كل الحق فى دهس القانون وخرق القواعد!.

وليس غريبا والحال هكذا ـ ما رد به أحدهم على صرخة عضو برلمان معارض فى «مجلس الشعب»، «سيد قراره الشهير!!»، أثناء انتخابات «مجلس الشورى» الأخيرة، حينما اعتدى عليه بالضرب، ووضع رأس عضو المجلس الموقر تحت حذائه، فلما اعترض على هذا السلوك الشائن، ذاكراً له، ومذكرا، أنه نائب بمجلس الشعب، إذ أجابه بغطرسة: «أنت ومجلس شعبك ورئيسه تحت حذائى هذا»!.

ثقافة حكم

والخطير فى هذه الوضعية أنها أصبحت «ثقافة سائدة»، يعانى منها أى مواطن عادى مهما بلغ شأوه، فى أى تعامل تجبره ظروفه على أن يتماس خلاله بضابط شرطة أو حتى أمين أو مخبر، ويعرف ـ على سبيل المثال ـ سائقو التاكسى و الميكروباصات فى كل أنحاء مصر، والبائعون

الجائلون، وأصحاب المحال، وغيرهم نوعية «المعاملات» الواجبة التى تتعامل بها «الحكومة» مع «الجمهور»، وبالذات مع الفقراء من هذا الجمهور، على نحو ما ذكرنا من أمثلة هنا، وهى «غيض من فيض!»، وليس غريبا، فى هذا السياق، ما تعج به أفلام السينما والأعمال التليفزيونية الدرامية، وكذلك صفحات الجرائد، ومدونات الإنترنت، وغيرها، من إشارات هائلة لممارسات هذه النوعية من (البشر)، الذين تحولوا إلى جلادين بدلا من أن يكونوا أنصارا للحق والعدل والقانون كما يتصور البعض!، والخطير فى الأمر رؤية بعض الضباط لهذه الممارسات غير الإنسانية، باعتبارها صمام الأمان الوحيد لحماية المجتمع (!): «لولا تعذيب المواطنين فى أقسام الشرطة، لأفلت الزمام، ولمزق المجتمع بعضه، حتى لا يبقى منه سوى أشلاء!!»، (جريدة «البديل» ـ ١/١١/٢٠٠٧).

الصعود إلى «العالمية»!

والمضحك المبكى فى هذه القضية، أن النظام المصرى، الذى فشل فى جمع القمامة من «شوارع المحروسة»، وأخفق فى علاج مشكلات المجتمع، حاز مرتبة متقدمة، معترف بها على مستوى العالم أجمع، فى مسألة تعذيب المسجونين للحصول على «اعترافاتهم»!، حتى أن كاتبا معروفا، فهمى هويدى، منح النظام المصرى «كأس العالم فى التعذيب»!!، إذ ليس خافيا دور النظام المصرى فى «التعذيب بالوكالة» لعناصر تتهمها المخابرات الأمريكية، وجهات أمنية غربية أخرى، بالانتماء إلى جماعات «إرهابية»، تحايلا على قوانين بلدها التى تُجَرِّمُ هذا السلوك، حسبما أذاعت المصادر الأمريكية والغربية، وآخر المآسى، فى هذا السياق، قضية الشاب المصرى «عبدالله حجازى» الذى سافر لدراسة الهندسة فى الولايات المتحدة بمنحة من «الوكالة الأمريكية للتنمية»، واضطرته المباحث الفيدرالية الأمريكية إلى الاعتراف بملكية جهاز راديو متطور، زعمت أنها عثرت عليه فى غرفته

بالفندق الذى يقيم فيه، ثم تَكَشَّفَ أن هذا «الاعتراف» قد تم تحت وطأة تهديد عناصر المباحث الفيدرالية للشاب المصرى بأن يتم ترحيله إلى مصر، حيث وجد الشاب نفسه، حسب تقرير «الواشنطن بوست»، مُخَيَّراً «بين أن يُعَذَّبَ هو وأسرته فى السجون المصرية، بحيث يعيش الجميع فى جحيم، إذا أصر على تمسكه بإنكار أى علاقة له بالجهاز، أو أن يعترف بملكيته للجهاز، فينقذ أسرته ويقضى بقية حياته فى السجون الأمريكية!!، ولم ينقذ الشاب من هذا المصير البائس إلا عودة نزيل سابق بالفندق يسأل عن جهاز الراديو الذى نسيه وغادر!!.

طين وعجين:

والأغرب فى كل ما تقدم هو نوع استجابة وزارة الداخلية لهذا السيل من الأخبار والتظلمات: «ودن من طين وأخرى من عجين»، وبضع شعارات جوفاء لا تقدم ولا تؤخر، ولعل هذا الأمر هو ما جعل البعض يرى فيما يحدث فى أقسام الشرطة وسجونها نوعا من السلوك المخطط، هدفه ترويع الناس وإشاعة مناخ الخوف والقلق، وكبت ردود الأفعال وفرض الصمت من الخشية وتوقع العقاب.

فما دامت السلطة عاجزة عن السيطرة على الوضع بقوة الإقناع، فليكن هذا الأمر بإقناع القوة.. ألم يقل «الحجاج بن يوسف الثقفى» ذات يوم: «من تكلم قتلناه.. ومن سكت مات بدائه غمّاً!!»، وإلا فما تفسير هذه الموجة البشعة من التعذيب التى تجتاح مصر الآن، دون أى محاولة رسمية للسيطرة عليها، فبحسب «محمد زارع»، مدير المنظمة العربية للإصلاح الجنائى، أن التعذيب فى مصر لم يعد ذلك النوع من الضرب والانتهاكات وحسب، إنما هو «التعذيب الذى يفضى إلى موت»!!، وهناك ١١٢٤ قضية تعذيب تنظرها المحاكم نظر بعضها، وتم الحكم فيها جميعا بالإدانة، وصرفت وزارة الداخلية تعويضات بلغت ٥ ملايين جنيه، وقد أرجع «زارع»

الانتهاكات والتعذيب إلى قانون الطوارئ، المُعَدَّل تحت اسم قانون الإرهاب، الذى أعطى رجال الأمن صلاحيات كبيرة، وساهم فى التجاوزات من جانب الأمن (المصرى اليوم ٢٠٠٧/٨/١٣)، وما دام العبء المادى لهذه الممارسات تتحمله الدولة وليس الضباط (لاحظ تقرير لجنة حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة «٢٠٠٢» عدم معاقبة المتهمين عن التعذيب فى أغلب الأحيان)، فهذا معناه إسباغ الحماية على مرتكبى هذه الجرائم، الأمر الذى يشجعهم على الاستمرار فى ممارستها، ويعطيهم الضوء الأخضر بأنهم فى مأمن من أى عقاب.

طوارئ إلى الأبد!:

وحالة الطوارئ، التى أشار إليها مدير المنظمة العربية للإصلاح الجنائى، باعتبارها السبب الأساسى للانتهاكات البشعة، التى أشرنا إلى نماذج يسيرة منها،كادت أن تكون هى الوضع الطبيعى، الدائم، الممتد، فى مصر!، وبصورة بالغة الندرة، على مستوى العالم كله!:

ـ فقد فرضت الأحكام العرفية على مصر فترة الحرب العالمية الأولى، من نوفمبر (تشرين ثان) ١٩١٤حتى نهايات عام ١٩٢٢، بواسطة الاحتلال البريطانى، وفرضت الأحكام العرفية، أثناء الحرب العالمية الثانية، بمرسوم ملكى مصرى، من أول سبتمبر (أيلول) ١٩٣٩، واستمرت طوال فترة الحرب العالمية الثانية، وحتى وضعت أوزارها، فرفعت فى أواخر عام ١٩٤٥، وفُرضت أثناء «حرب فلسطين»، من مايو (آيار) ١٩٤٨، وحتى أبريل ١٩٥٠، مع الإبقاء عليها ـ جزئيا ـ فى محافظتى سيناء والبحر الأحمر، ثم أعيدت بمناسبة «حريق القاهرة»، فى ٢٦ يناير ١٩٥٢، وظلت مستمرة حتى يوم ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢، التى قامت ومصر ترضخ تحت وطأة «الأحكام العرفية»، حيث حلت «الشرعية الثورية» محل «الشرعية الدستورية»، وحُكمت البلاد بقرارات صادرة من «مجلس قيادة الثورة»، حتى صدور

دستور ١٩٥٦ الدائم، فى شهر يوليو (تموز) من ذلك العام، وأعيدت الحالة العرفية، مع العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦، حتى أصدر الرئيس جمال عبد الناصر القانون ١٦٢، فى ٢٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٨، (قانون الطوارئ)، الذى طبق للمرة الأولى أثناء حرب الخامس من يونيو (حزيران) ١٩٦٧، وبعد توقيع اتفاقية «كامب ديفيد»، فى ١٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٨، بين نظام الرئيس السابق «أنور السادات» و«إسرائيل»،أصبح استمرار هذه الحالة فاقدا للمعنى، ومن ثم تم رفع حالة الطوارئ من منتصف ليل ١٥ مايو (آيار)١٩٨٠، ثم لم تلبث أن فرضت حالة الطوارئ مجددا فى عقب اغتيال «أنور السادات»، فى اكتوبر (تشرين أول) ١٩٨١، ولا زالت مستمرة حتى الآن، و لنحو ٢٦ عاما متصلة، رغم انتفاء كل مبررات استمرارها، مع «وعد» برفعها لدى إصدار «قانون مكافحة الإرهاب»، الذى أعلن السيد «صفوت الشريف»، قطب النظام المكين، والقيادى البارز فى «الحزب الوطنى»، حزب الحكم، ورئيس «مجلس الشورى»، أن المطالبين بإلغاء حالة الطوارئ، سيندمون على هذه المطالبة حينما يطالعون بنوده (المُحكَمة!).

أى أن «حالة الطوارئ» استمرت فى مصر على مدى ٦٨ عاما من فترة الـ ٨٢ عاما الماضية، الأمر الذى جعلها الوضع «الطبيعى»، وغيرها هو الاستثناء!. ولذا كان من الطبيعى أن يكون شعار جماعة «شباب من أجل التغيير»: «أجيال ولدت فى ظل حالة الطوارئ»!، كما أنه كان من المنطقى، فى ظل هذه الأحوال، أن تتغول سلطة الأجهزة القمعية العديدة، وأن تتقزم ـ بالتبعية ـ وضعية المجتمع المدنى، بكل هيئاته ومؤسساته ورموزه وثقافته... ألخ، وأن يصبح «الباشوات الجدد»، من الضباط، هم الحكام المستبدين، المتسلطين، الذين لا يردعهم قانون، ولا يخشون التعرض، بأى صورة للمساءلة أو المحاسبة!.

المسيرة مستمرة:

وقد دفع تكرار حالات الترويع والاحتجاز غير القانونى للمواطنين العاديين، وتعرضهم للتعذيب الشديد وإساءة المعاملة داخل أقسام الشرطة، وفى أماكن احتجاز الأفراد، والاعتقال المتكرر وطويل الأمد، (الذى طال مئات من الأشخاص، بعضهم يُعاد اعتقاله لسنوات طويلة، فور إفراج *المحكمة عنهم لعدم جدية أسباب اعتقالهم)، «تقرير لجنة حقوق الإنسان»، الصادر عن «الأمم المتحدة»، لعام ٢٠٠٦، إلى انتقاد ظاهرة العقاب الجماعى، والاعتقالات العشوائية واحتجاز الرهائن وإطلاق القنابل المسيلة للدموع، واللجوء إلى «الحملات التأديبية»، وأدان ظاهرة الاختفاء القسرى للضحايا لافتا إلى تزايد حالاتها، والإجراءات غير القانونية التى ترافق أعمال القبض والاعتقال، واحتجاز الأشخاص فى أماكن حبس غير قانونية لا تخضع لرقابة وإشراف النيابة العامة، ولفت إلى تردى الأوضاع الصحية والمعيشية داخل السجون المصرية، وحرمان المسجونين من حقوقهم الإنسانية المقررة، وكذلك ما تعرضت له «المنظومة الكلية لحرية الرأى والتعبير»، فى مصر، خلال عام ٢٠٠٦، من انتهاكات «عكس بعضها الموقف المتأصل للسلطات والمعادى بطبعه لحق المواطنين فى اعتناق الآراء أو التعبير عنها بصورة سلمية» (أنظر عرض للتقرير بقلم وائل على، المصرى اليوم ٢٠٠٧/٩/٥).

ميراث مبارك

وكان طبيعياً والأمر على النحو الذى رصدناه آنفا، أن يتضاءل - تدريجيا - بعد ٢٦ عاما من حكم الرئيس حسنى مبارك، حجم الإنفاق على الصحة والتعليم والدعم الاجتماعى، وباقى الخدمات الأساسية، لنحو ثمانين مليونا من المصريين، معظمهم يعيش على تخوم الفقر، مقابل النمو السرطانى للموازنة المخصصة لتدريع قوات (الأمن)، ومضاعفة أجهزتها

وأعدادها (تعداد عناصر جهاز الأمن المركزى وحده، كما نشر مؤخرا مليون وأربعمائة ألف فرد!)، يضيف إليهم باحث مصرى، عبد الخالق فاروق، ما بين «٥٠٠ إلى ٦٠٠ ألف من المرشدين والجواسيس والقابعين فى كل القطاعات الجنائية والسياسية، والذين ينتشرون فى الأحياء السكنية المصانع والنقابات العمالية والمهنية، والأحزاب السياسية، والصحفيين، وأساتذة الجامعات والمدرسين، وغيرهم من الفئات، وبحيث يشكلون شبكة هائلة لجمع المعلومات ونقل الأخبار»، هذا فضلا عن ضباط الشرطة (العاديين) فى الحراسات والخدمات العامة، والعاملين فى وزارة الداخلية من المدنيين والعسكريين، الذين يقدرهم الباحث المذكور بثمانمائة ألف فرد، (جريدة «الكرامة» ـ ٢٠٠٦/٧/٢٥)، أى أننا بإزاء قوة بطش ديناصورية عددها يقترب من الثلاثة ملايين عنصر، الأمر الذى يعنى أن جهاز الأمن المصرى المتضخم، بشكل غير مسبوق، لا وجه لمقارنته إلا بالأجهزة الأمنية العتيدة، كالتى كانت تمتلكها الدولة النازية، على سبيل المثال!.

ومن المنطقى، فى ظل هذا الوضع، كما يشير عبد الخالق فاروق، أن تقفز مصروفات هذا الجهاز من مليون وسبعمائة ألف جنيه، عام ١٩٥١، إلى ثمانية مليارات جنيه، فى موازنة ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦، وإلى نحو عشرة مليارات جنيه فى الموازنة التالية (٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧)، بالإضافة إلى ٢٠ مليار جنيه أخرى مخصصة لـ «جهات حسّاسة»!.

تدمير الحياة السياسية

ولا يمكن إعفاء هذا التغول الأمنى، الذى سيطر على أحوال البلاد، طوال العقود الماضية، من مسئولية تدهور الأحوال السياسية، من جهة، وصعود الظاهرة الأصولية من جهة أخرى، فالتربص الأمنى بكافة القوى السياسية، حتى الرسمية منها، مثل الأحزاب التى وافقت السلطة على منحها رخصة (الشرعية)، ومطاردة كل أشكال النشاط الحزبى، حتى العادى أو البسيط منها، وحبس هذه الأحزاب، بقياداتها وكوادرها داخل

مقراتها، ومنع احتكاكها بالشارع، الذى قصر التعامل معه على جهاز الأمن والمؤسسات البيروقراطية للنظام، والضربات البوليسية التى توجه لعناصرها وقياداتها إذا فكرت فى تجاوز الخطوط الحمراء الموضوعة، والتزييف المستمر والمتعمد للانتخابات، ومصادرة العمل النقابى وأنشطة المجتمع المدنى، والتدخل فى الرقابة على أعمال الصحف ومواقع شبكة المعلومات الدولية، وكتابات المدونين، واعتقال «المشاغبين» منهم!.... كل ذلك أدى إلى رفع كلفة العمل السياسى، إلى الحد الذى جعل الأغلبية العظمى من المواطنين تدير له الظهر، مؤثرة الأمان والسلامة، كما أن تجريف الوعى السياسى للأجيال الجديدة، وتركها عرضة للاجتياح من الفكر المتطرف والعدمى، أدى إلى شيخوخة الدولة، وانعدام الحراك الجيلى، وتجمد الدماء فى عروق النظام، واختناق الصلة بينه وبين كافة قطاعات المجتمع الحيّة.

بركان الغضب

وليس غريبا، والأمر على النحو الذى أشرنا إلى شذرات قليلة منه، أن تتجمع عناصر النقمة والغضب، على السلطة، فى نفوس المصريين، يغذيها تدهور شامل لأوضاع المواطن المصرى، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حتى أن آخر استطلاع للرأى، جرى فى ٤٧ دولة، نفذته مؤسسة أمريكية، (هى مؤسسة «بيو بول» الشهيرة)، قد توصل إلى نتيجة ذات دلالة مفادها أن «المصريين هم أكثر شعوب العالم سخطا على حكومتهم، بنسبة ٨٧٪»، (جريدة «المصرى اليوم»، ٢٠٠٧/٧/٢٦)، ويفسر هذا الوضع جانباً من الأسباب التى جعلت عام ٢٠٠٧ هو عام انتفاضات الشارع المصرى، بعماله وفلاحينه ومثقفيه ومهنييه وعشوائييه أيضا، حتى بلغ عدد التحركات الاحتجاجية فى الشهور العشر الماضية (يناير/ كانون الثانى - أكتوبر/ تشرين ثانى ٢٠٠٧) أكثر من خمسمائة إضراب واعتصام وتظاهر وقطع طريق واصطدام عنيف بجحافل قوات الأمن....!.

يا عم الضابط أنت كداب!

وهكذا، فبعد ما تقدم، ليس من المستغرب أن يُعَبِّرَ شاعر العامية المعروف عبد الرحمن الأبنودى عن مشاعر المصريين تجاه ضباط (الأمن)، فيقول:

«يا عم الضابط أنت كداب

واللى بعتك كداب

مش بالذل هشوفكم غير

انتو كلاب الحاكم وإحنا الطير

انتو لصوص القوت واحنا بنبنى بيوت

إحنا الصوت ساعة ماتحبوا الدنيا سكوت

إحنا شعبين شعبين شعبين

إحنا ولاد الكلب الشعب!

وطريقه الصعب

والضرب ببوز الجزمة

وبسن الكعب

والموت فى الحرب

لكن انتو خلقكم سيد الملك

جاهزين للملك

إيدكم نعمت

من طول مابتقتل وبتقتل

ليالينا الحُلك!»

obeikandi.com